

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# غرامى صحىح فى مصطلح الحديث

معالى الشىخ الدكتور

عبد الكرىم بن عبد الله الخضر

عضو هيئة كبار العلماء

وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمىة والإفتاء

الأحساء - جامع على بن أبى طالب	المكان:	1425/7/24	تارىخ المحاضرة:
--------------------------------	---------	-----------	-----------------

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، مازلنا في البيت السادس وتطرقنا إلى المنكر والتدليس وبقي من ألفاظه الزور وحمله بعض الشراح على الباطل وهو الموضوع، وسوف يتعرض الناظم للموضوع في البيت الثاني عشر بما هو أصح من هذا فيترك الكلام عليه إلى البيت الثاني عشر.

..... وتدلّيس يرد ويهمّل

المهمل والمبهم: المهمل في الرواة من لا يُعرف نسبه بأن يذكر باسمه المجرد هذا يسمونه مهمل كأن يقول: حدثنا محمد وفي شيوخه أكثر من محمد أو يقول: حدثنا سفيان أو حماد أو ما أشبه ذلك هذا مبهم أو مهمل؟ مهمل يحتاج إلى تمييز يميّزه عن غيره ممن يشاركه في اسمه وطبقته، وألّفت فيه الكتب: الجياني له تمييز المهمل كتاب نفيس، وكذلك الكلّبازي وغيرهما ألّف في هذا أعني المهمل الذي يذكر باسمه المفرد الذي لا يميّزه عن غيره: حدثنا محمد حدثنا فلان، وهذا كثير عند الإمام البخاري، ويختلف الشراح في المراد به، لكن يهون الأمر مع استغلاقه يهونه أنه أينما دار فهو على ثقة، إذا لم نستطع أن نُميز سفيان هل هو الثوري أو ابن عيينة، أو حماد هل هو ابن زيد أو ابن سلمة، أو محمد في شيوخ البخاري الأمر سهل.

طالب: .....

كلاهما ثقة وإن كان أحدهما أفضل من الآخر لكن كلاهما ثقة أينما دار فهو على ثقة، فإذا كان الرواة المهملون بهذه المثابة فالأمر سهل؛ لأنه أينما دار فهو على ثقة، لكن الإشكال إذا دار الاحتمال بين ثقة وضعيف هذا الذي يحتاج إلى مزيد عناية ويتوقف في الأمر حتى نجزم بتمييزه عن غيره وفي البيت الذي يليه يقول:

أقضي زماني فيك متصل الأسى .....

أقضي زماني فيك متصل الأسى ومنقطعاً عما به أتوصل

ذكر في بيته هذا المتصل والمنقطع، والمتصل من الأسانيد ما رواه كل واحد ممن سُمي من رواته عن فوّه بطريق معتبر من طرق الرواية المقبولة الصحيحة، فإذا كان كل راوٍ من رواته تحمله عن شيخه بطريق معتبر قلنا إن هذا الإسناد متصل ويقابل المتصل هذا المنقطع -الذي ذكره في الشطر الثاني- المنقطع بجميع أنواعه سواء كان الانقطاع ظاهراً أو خفياً، والانقطاع الظاهر إن كان من مبادئ السند من جهة المصنف سموه معلّفاً.

وإن يكن أول الإسناد حُذِفَ ما صيغة الجزم فتعليقاً عرف

ولو إلى آخره يعني لو حذف الإسناد إلى آخره وإن كان من أثنائه بواحد أو بأكثر من واحد لا على التوالي سموه منقطعاً، وإن كان من آخره صار مرسلًا وإن كان باثنين على التوالي صار

معضلاً على ما تقدم، هذا الانقطاع الظاهر الذي يدركه كل أحد، ويعرف بعدم التلاقي، وعدم المعاصرة، والانقطاع الخفي هو ما تقدمت الإشارة إليه في التدليس بأن يكون الشيخ قد لقي من روى عنه أو سمعه منه أحاديث لكن لم يسمع منه هذا الحديث بعينه، أو يكون ثبتت المعاصرة ولم يثبت اللقاء فروى عنه، هذا أيضاً انقطاع لكنه خفي يسمونه الإرسال الخفي.

..... عما به أتوصل

وها أنا في أكفان هجر ك مدرج تكلفني ما لا أطيق فأحمل  
ذكر في هذا البيت المدرج، و (أحمل) أخذوا منه التحمل، والمُدْرَج هو المزيد في سند الحديث أو في متنه، يُدرج الراوي صحابياً كان أو من دونه، أو في كلام النبي -عليه الصلاة والسلام- ما ليس منه من غير فصل، ويعرف بجمع الطرق، والتنصيص عليه بكونه لا يليق بالنبي -عليه الصلاة والسلام- ويكون الإدراج في أول المتن «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار» وأسبغوا الوضوء مدرجة بدليل الرواية الأخرى: أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم -صلى الله عليه وسلم- قال «ويل للأعقاب من النار»، والإدراج في أول المتن قليل، والإدراج في أثنائه إن كان تفسيراً لكلمة فهذا كثير، (والتحنت: التعب) ومنه حديث: «من مس ذكره أو أنثيه أو رغيه فليتبوأ» فيه إدراج في أثنائه، وأما الإدراج في آخر المتن فكثير وهو أكثر الأنواع «إن أمتي يبعثون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته وتحجيله فليفعل» يقول أهل العلم إن هذا مُدرج من كلام أبي هريرة، ومنه أيضاً حديثه الآخر: (لولا الجهاد وبر أمتي لأحببت أن أموت وأنا مملوك) مدرج في حديث مدح الرق، وقال في آخره أبو هريرة، ولو لم يقل قال أبو هريرة، أو قلت إنما هو معروف ومتميز بنفسه، لولا الجهاد وبر أمتي النبي -عليه الصلاة والسلام- أمه قد ماتت فلا يقول مثل هذا الكلام، وإنما هو من كلام أبي هريرة، والإدراج إذا كان في تفسير كلمة غريبة تسامح وتجوز فيه أهل العلم لكن إن كان في غيره فتعمده لا يجوز لاسيما إن استمر الإيهام، إلا إذا بيّنه في موضع وأدرج في موضع آخر برئ من العهدة ببيانه.

..... تكلفني ما لا أطيق فأحمل

يتحمل ما ينوبه بسبب محبوبه، والمحدّث يتحمل من شيخه ما يليقه عليه، فالتحمل الطرف الأول من طرفي الرواية، الرواية لها طرفان الأول: التحمل والثاني: الأداء، فيصح التحمل من المميز الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب وإن حد الأكثر سن التحمل بالخمس اعتماداً على حديث محمود بن ربيع أنه عقل المجة التي مجها النبي -عليه الصلاة والسلام- في وجهه من دلو وهو ابن خمس سنين وهذا في الصحيح، فجعلوا الخمس هي الحد الفاصل بين من يصح تحمله ومن لا

يصح والذي يراه أهل التحقيق أن صحة التحمل منوطة بالتمييز، سواء بلغ الخمس أو زاد عليها أو نقص عنها مادام يميز ويفهم ويضبط يكفي، فإذا فهم الخطاب ورد الجواب صح سماعه وإسماعه، وإن كان الحد الفاصل عند عند الجمهور الخمس اعتماداً على حديث محمود؛ ولذا يكتبون لمن بلغ الخمس سمع ولمن لم يبلغها حضر أو أحضر، والمرد في هذا على التمييز فمن الناس من يميز قبل الخمس ومنهم من لا يميز إلا في السبع أو الثمان، هذا في الأمور الخاصة التي يكون الخيار فيها للإنسان، أما في الأمور العامة التي ليس للإنسان فيها خيار كالأمر بالصلاة مثلاً ما عُلق بالتمييز إنما علق بتمام السبع سنين؛ لأنه لو عُلق بالتمييز والناس يتفاوتون في تمييزهم صارت المسألة مضطربة، إذا وكلت إلى الناس ضاعت، فتجد الحريص من الناس يأتي بطفله يؤذي الناس ابن ثلاث سنين ويزعم أنه مميز، وتجد المفترط ابنه يؤذي الناس عند أبواب المساجد ابن عشر سنين ويقول والله ولدي ما ميز إلى الآن، لكن يضبط الناس بأمر يميز فيه جل الناس وغالبهم والحكم للغالب، السبع لا يكاد يتمه أحد إلا ميز إلا القليل النادر فمثل الأمور العامة تُضبط بضابط بحيث لا يترك مجال للتلاعب، فإذا ميز الشخص صح سماعه، فيصح سماع الصغير، ويصح سماع الفاسق، ويصح سماع الكافر، هذا في حال التحمل، أما في حال الأداء فلا بد من اكتمال الشروط: أن يكون عدلاً ضابطاً، والعدالة تكون بالبلوغ، ببلوغ الحلم والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة، فالصبي ليس يعدل ولا يُعتمد على روايته لأنه مادام قلم التكليف لم يجر عليه لا يؤمن أن يكذب، والسنة يحتاط لها وقد حصلت وقائع تدل على أن الصبيان لا يعتمد عليهم في الأمور العادية، صبي قيل له اخرج واسمع أذان المغرب في رمضان فلما خرج مع الباب أذن هو! فأفطروا! فلا يعتمد على خبر مثل هذا، وآخر لما نزل أهله في بلد ما في فندق، والفندق فيه علامة اتجاه القبلة أول ما بادر هذا الصبي صرف جهة القبلة إلى الجهة الثانية، يعرف أنه غير مكلف لم يجر عليه قلم التكليف ولا يحاسب فمثل هؤلاء لا يعتمد على أخبارهم ولا على أفعالهم، فالصبي لا تصح منه الرواية لأن المطلوب العدالة، والفاسق لا تصح روايته ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْ بَنِي فَتَمَيَّنُوا﴾ الحجرات: ٦ وفي القراءة الأخرى تثبتوا، والكافر من باب أولى؛ لأن هؤلاء: الصبي والفاسق والكافر لا يغلب على الظن صدقهم لكن إذا تحملوا في حال الصبي والفاسق والكفر ثم أدوا بعد انتقاء الوصف بعد البلوغ وبعد الاستقامة والعدالة وبعد الإسلام قُبلت مروياتهم ولو كانت روايتهم لها حال اختلال الشرط ولذا خرج البخاري ومسلم حديث جبير بن مطعم - لما قدم في فداء الأسرى وهو كافر حينئذ - في قراءة النبي - عليه الصلاة والسلام - في صلاة المغرب بسورة الطور، خرجه الأئمة واعتمدوا على روايته وقد تحمله حال كفره لكن إنما يطلب الكمال في حال الأداء وهذا هو الطرف الثاني، فالتحمل تلقي الحديث عن الشيوخ، والأداء تبليغ الحديث للطلاب والتلاميذ والآخذين.

### هذا يقول ما الفرق بين المهمل والمبهم في اصطلاح المحدثين؟

المهمل عرفنا أنه يذكر اسم محمد مثلاً ولا يذكر ما يميزه، أو محمد بن عبد الله الأنصاري ويوجد أكثر من شخص بهذا الاسم مثلاً، هذا مهمل يحتاج إلى تمييز، وأما المبهم فالذي لا يذكر اسمه حدثني رجل، قال بعضهم حكى فلان، هذا إبهام يحتاج إلى تعيين.

### يقول هل هناك من المبهمين من لم يعرف إلى الآن حاله في كتب الحديث؟

قد يوجد، وفي المتون كثير، يقول الشراح لا أعرف اسمه، لم نقف على تعيينه، ابن حجر يقول هذا كثيراً في المتون، وذلك لأنه لا يترتب عليها شيء، معرفة من يرد اسمه في المتن لا يترتب عليه كبير فائدة، اللهم إلا من باب معرفة التاريخ لأن هذا المبهم إذا عيّن وصار قديم الإسلام أو متأخر الإسلام يعرف به، هل هذا الحديث متقدم أو متأخر، ولا يخلو من فائدة، لكن لا يترتب عليه تصحيح ولا تضعيف، المهم الإبهام في الأسانيد وهو الذي ألفت فيه الكتب الكثيرة، ومن أولها كتاب الخطيب: الأسماء المبهمة في الأبناء المحكمة، والنووي له كتاب، والحافظ أبو زرعة بن الحافظ العراقي له أجمع كتاب في الفن: المستفاد من مبهمات المتن والإسناد مطبوع. يقول بعد هذا:

وأجريت دمعي فوق خدي مُدبجًا وما هي إلا مهجتي تتحلل

المديح من الرواة على اختلاف طبقاتهم من هم شيوخ، ومنهم من هم أقران، ومنهم من هم تلاميذ، وأخذون فرواية الشيخ عمّن دونه تسمى رواية الأكاير عن الأصاغر، وهي موجودة ومنها رواية الآباء عن الأبناء، رواية التلاميذ عن شيوخهم، رواية الأصاغر عن الأكاير، وهي الجادة رواية التلميذ عن زميله، رواية أقران يعني المشابه له في الطبقة في السن، والأخذ عن الشيوخ أقران فإذا روى أحدهم عن الآخر صارت رواية الأقران، فإذا روى الثاني عن الأول صار مُدبجًا، فالمديح رواية القرين عن قرينه والعكس، فإذا روت عائشة عن أبي هريرة وأبو هريرة عن عائشة قلنا مديح، لكن إذا روت عائشة عن أبي هريرة قلنا أقران وهكذا، يقولون إن المديح مأخوذ من ديباجتي الوجه لتشابههما والأقران متشابهون في السن والأخذ عن الشيوخ فإذا أخذ النظر عن نظيره سُمي مديح مع العكس، وأهل العلم يقولون لا ينبئ الرجل حتى يأخذ عن من هو فوقه وعمّن هو مثله وعمّن هو دونه، لا يتكبر فيقول هذا زميلي كيف أروي عنه؟ ولا يتكبر فيقول هذا من طلابي كيف أستفيد منه؟ لا يكمل الاستعداد إلا بهذا ولا ينبئ الرجل إلا إذا أخذ العلم عن من جاء به، ولا يتعلم العلم متستح ولا مستكبر، فإذا قال: هذا شاب صغير، كيف أجلس عند شاب صغير؟! ما يصلح، قلنا: ما تكمل إلا بهذا، لاسيما إذا كان عند هذا الصغير ما ليس عندك وإلا فالأصل أن العلم يؤخذ عن الكبار، لكن إذا وجد عند صغير قد وهبه الله علما لا يوجد عند غيره

فلُحِرص عليه ولُيؤخذ منه والنبي - عليه الصلاة والسلام - روى عن بعض أصحابه، روى عن تميم الداري حديث الجساسة، وما زال الأئمة ينقلون ويستفيدون من كل أحد والله المستعان، نعم. أحسن الله إليك.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، اللهم اغفر لشيخنا واجزه عنا خير الجزاء قال المؤلف رحمه الله تعالى:

ومتفرق صبري وقلبي المبابل	ومتفق جسمي وسهدي وعبرتي
ومختلف حظي وما منك أمل	ومؤتلف وجدي وشجوي ولوعتي
فغيري بموضوع الهوى يتحلل	خذ الوجد مني مسندًا ومعنعنا
وغامضه إن رمت شرحًا أطول	وذي نيد من مبهم الحب فاعتبر
ومشهور أوصاف المحب التذلل	عزيز بكم صب ذليل لعزكم
وحقك عن دار القلى متحول	غريب يقاسي البعد عنك وما له
إليك سبيل لا ولا عنك معدل	فرقًا بمقطوع الوسائل ما له
ولازلت تعلقو بالتجني فأنزل	فلازلت في عز منيع ورفعة
وأنت الذي تعنى وأنت المؤمل	أوري بسعدى والرياب وزينب
من النصف منه فهو فيه مكمل	فخذ أولاً من آخر ثم أولاً
أهيم وقلبي بالصباية مشعل	أبر إذا أقسمت أني بحبه

يقول الناظم رحمه الله تعالى:

ومتفرق صبري وقلبي المبابل	ومتفق جسمي وسهدي وعبرتي
---------------------------	-------------------------

يشير بهذا إلى نوع من أنواع علوم الحديث يسميه أهل العلم المتفق والمفترق، المتفق والمفترق والذي يليه المؤتلف والمختلف، أنا أريد الفرق بين المتفق والمؤتلف والمفترق والمختلف من حيث الأصل يعني التفريق بينهما يعطيه اللفظ أو مجرد اصطلاح؟ يعني هو مجرد اصطلاح أو المتفق هو المؤتلف والمفترق هو المختلف.

طالب: ما يلزم الافتراق...

وين؟

طالب: ما يلزم الافتراق...

طيب، ولا يلزم من الاتفاق الائتلاف؟

طالب: .....

أظن المسألة اصطلاحية مجرد اصطلاح يعني من حيث المأخذ اللغوي ليس فيه ما يدل، نعم مسألة الترادف بين اللفظتين من كل وجه نفاها كثيرا من أهل العلم، لكن يبقى أنه في الموضوع نفسه الذي تحدث عنه أهل الحديث هل المتفق والمفتروق يدل دلالة ظاهرة أدل من المؤلف والمختلف على ما قصده به أهل الحديث، أو أننا نقول هذا مجرد اصطلاح؟! الذي يظهر أنه مجرد اصطلاح؛ ولذا يمتثلون بالمفتروق والمتفق بمن اتفق اسمه واسم أبيه ولو جده، الخليل بن أحمد ستة، هذا متفق في الاسم والنسب واسم الأب والكنية يتفق في الأمور كلها لكنها تفترق في الحقائق والذوات، محمد بن عبد الله الأنصاري بهذا التركيب أكثر من واحد، أحمد بن جعفر بن حمدان أكثر من واحد، هذا متفق من حيث اللفظ ومفتروق من حيث الذوات، المؤلف والمختلف.

**طالب: في الرسم.**

في الرسم نعم.

ومؤلف وجدي وشجوي ولوعتي ومختلف حظي وما منك أمل لكن الآن من خلال هذه الألفاظ هل هذه المنظومة تقيد شخصا يريد معرفة المصطلح؟! يستفيد شيئا من المصطلح إذا لم يقرأ غيرها؟! والذي قرأ غيرها وحفظ العناوين والأبواب والتعاريف والأمثلة يستفيد منها شيء؟ هي مجرد تذكير بالأسماء، يعني هي عبارة عن فهرس لكتاب مختصر من كتب المصطلح وترتيبها مثل ما ترون لا يوجد أي نوع من أنواع الحديث المذكورة هنا بجانب الذي ينبغي أن يكون قبله أو بعده، لكن سبحان الله- الله جل وعلا- هو الذي يضع القبول لبعض الأمور، يعني شرحت شروح لا تخطر على البال كثرتها واعتنى بها أهل العلم إحساناً للظن بمؤلفها.

(مؤلف ومختلف) عرفنا مثال المتفق والمفتروق: الخليل بن أحمد، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان، لكن: (مؤلف ومختلف) يعني في الرسم.

**طالب:** .....

سلام وسلام.

**طالب:** .....

عقيل وعقيل يا الله.

**طالب:** .....

وعبيدة وعبيدة يعني يأتي ألفاظ على خلاف الجادة، الجادة عبيدة.

**طالب:** .....

نعم، هل من هذا أحمد وأحمد؟ لماذا يعتني أهل العلم بمثل هذا الباب؟ أهل العلم يعتنون بهذا وألفوا فيه الكتب، نعم.

طالب: .....

فَنَقَطْتُ فيما بعد هذه مسألة أخرى، لكن اهتمامهم بالمتفق والمفترق لئلا يُظن الاثنان أو الثلاثة أو الأربعة واحد، فهو للتمييز بينهما، وأما المؤتلف والمختلف فلئلا يهجم الإنسان فيصح مباشرة دون ترو، كما إذا جاء شخص بطامس لإزالة النقطة مباشرة، يهجم على الكلمة ويصح دون علم، فوجدت مثل هذه الكتب، والأسماء على وجه الخصوص ينبغي العناية بها أكثر من غيرها لماذا؟ لأنها لا يستدل عليها بما قبلها ولا بما بعدها، فهي توقيفية، وجعل مثل هذه الأمور يقبح بطالب العلم، فلا بد من أخذ أسماء الرجال من أفواه الشيوخ الذين لهم عناية بالضبط والإتقان والكتب التي ألفت في هذا الشأن، هل تتصورون أن واحدا من الكبار جداً يقرأ على أحد المشايخ ويقول سلمة بن كهيل؟!.

طالب: .....

كُهَيْل..

طالب: .....

نعم. يغنم بن سالم يقول أحد المحققين لم أجد له ترجمة؛ لأنه يبحث عن نعيم، وليس في كتب التراجم شخص اسمه نعيم بن سالم، اسمه يغنم. أقول هذا كثير، وتتبعي العناية به، ويقبح بطالب العلم أن يخفى عليه مثل هذه الأمور ويُعنى بأخذ العلوم من مظانها، والمنهجية في البحث العلمي تقتضي ذلك فلا يُؤخذ العلم عن غير أهله، ولا يُؤخذ العلم من غير مظانه، وينزل الناس منازلهم، ويُبحث عنهم في كتبهم التي ألفت لهم، يعني هل أبحث عن ترجمة لغوي في كتب رجال الحديث أو أبحث عن محدث في كتب اللغويين والأدباء؟ لا، لكن قد أخذ طرف الخبر من كتاب يفيدني يُعنى بضبط الرجال، ولو لم يكن متخصصاً، رجل من رجال الحديث أخذ ضبطه مثلاً من تاج العروس ثم بعد ذلك أرجع إلى كتب الحديث يكون هذا بداية، أما أن أعتمد على القاموس في الترجمة فلا، فمثلاً ترجمة شهر في كلمة مادة شَهْر من القاموس قال الفيروزآبادي: شهر بن حوشب محدث متروك يعني أعتمد هذا الكلام؟ لا أعتمد هذا الكلام، فعلى كل إنسان إذا أراد أن يترجم لأديب أن يذهب إلى كتب الأدباء، وهكذا إذا أراد أن يترجم لمحدث؛ ولذا وقع كثير من المحققين في أوهام، البحث حديثي لكن ينقل التعريف اللغوي عن مسألة من مسائل الحديث، مثلاً المتروك، قال الليث: ومترجم لليث بن سعد، المسألة لغوية، الليث بن سعد يُؤخذ عنه لغة؟ ما يُؤخذ عنه لغة، وبعضهم يتكاس، في بحوث كثيرة مرت علينا يتكاس بعضهم، يقول: إن لم يكن ابن سعد فلا أدري من هو، الليث بن المظفر يدور في كتب اللغة أكثر من دوران البخاري في كتب الحديث، المقصود أن مثل هذا ينبغي أن يُعنى به طالب العلم لئلا يقع في المضحكات، شخص يحقق كتاب ذكر فيه حديث أبي موسى الأشعري فيما يحصل آخر الزمان يكثر الهرج قال أبو موسى والهرج بلسان الحبشة القتل، يترجم لأبي موسى المدني، المتوفى سنة خمسمائة



وثمانين، والكلام منقول من صحيح البخاري، الجهل بمثل هذه الأمور يوقع في مثل هذه المضحكات فطالب العلم عليه أن يُعنى بهذا أشد العناية.

خذ الوجود مني مُسندًا ومعنعنا فغيري بموضوع الهوى يتحلل المسند يطلقه أهل الحديث بإزاء أمور، فيطلقونه على الحديث الذي يروى بالسند، أو على الكتاب التي أحاديثه مروية بالأسانيد؛ ولذا جاءت تسمية صحيح البخاري الجامع الصحيح المسند، ويطلقونه ويريدون الكتاب المرتبة أحاديثه على مسانيد الصحابة كمسند الإمام أحمد.

وبعدها في رتبة ما جُعلا على المسانيد فيدعى الجفلا كمسند الطيالسي وأحمدا وعده للدارمي انتقدا ويطلق المسند ويراد به المرفوع إلى النبي -عليه الصلاة والسلام- بغض النظر هل كان إسناده متصلاً أو منقطعاً، ومنهم من يجعل المسند المتصل مرفوعاً كان أو غير مرفوع، ومنهم من يجمع بينهما فيجعل المسند المرفوع المتصل المرفوع المتصل والمعنعن ما كانت صيغة الأداء فيه عن لفظه عن ..

معنعن كعن سعيد عن كرم .....

هذا المعنعن الذي تروى فيه الأحاديث بصيغة عن، والسند المعنعن عن الجمهور يحكم له بالاتصال بشرطين ألا: يوصف الراوي بالتدليس، وأن يثبت اللقاء أو المعاصرة على الخلاف الطويل المعروف في هذه المسألة، والوقت لا يستوعب بسط مثل هذه الأمور لكن نُشير إليها إشارات حكما للمنعن بالاتصال بالشروط المذكورين

وصحوا وصل معنعن سلم من دلسة راويه أو من دلسة راويه؟

طالب: .....

كيف؟

طالب: .....

ألا يكون الراوي مدلسا، لا ألا يكون الراوي دلس هذا الحديث بعينه.

من دلسة راويه واللقا علم .....

طالب: .....

كيف؟

طالب: هل كل معنعن يرد لو قلنا مثلاً بأنه كل معنعن يرد...

ما جاء في الصحيحين من عنعنات المدلسين محمول على الاتصال هذا معروف، فيستثنى الصحيحين، وفي حكم السند المعنعن المأنن أن فلائنا.

وحكم أن حكم عن فالجل سوا

.....

والقطع نحى البرديجي حتى يبين الوصل في التخرج

حكم أن حكم عن، نسب ابن الصلاح للإمام أحمد ويعقوب بن شيبه التفريق بين السند المعنعن والسند المأئن فقال: إنهم يحكمون على هذا بالاتصال والمأئن بالانقطاع، واستدل بحديث عن عمار بن ياسر عن محمد بن الحنفية عن عمار أن النبي -عليه الصلاة والسلام- مر به قالوا هذا متصل، وعن محمد بن الحنفية أن عماراً مر به النبي -عليه الصلاة والسلام- منقطع ورأى ابن الصلاح أن سبب التفريق هو اختلاف الصيغة لكن ليس الأمر كذلك، مرد التفريق في الحكم هو أن محمد بن الحنفية في الصيغة الأولى عن عمار يحكي القصة عن صاحبها فهي متصلة وقد أدرك عماراً لكن في السياق الثاني أن عماراً مر به النبي -عليه الصلاة والسلام- محمد بن الحنفية يحكي قصة لم يشهدها ولذا قال الحافظ العراقي:

كذاه ولم يصوب صوبة .....

ما وقف على أصل المسألة وأسها الذي من أجله فرق الإمام أحمد ويعقوب بن شيبه بين الحكمين، فلما تنقل عني قصة أنا، أنت ما شهدت القصة لكن أنا حدثتك بهذه القصة وقلت عن فلان أنه حصل له كذا تكون القصة متصلة أو منقطعة؟ متصلة، لكن لما تقول إن فلاناً حصل له كذا وأنت ما شهدت فهذه منقطعة، هذا هو سر التفريق بين الحكمين، وقال حكمها حكم عن. وقال فلان حكمها حكم عن فلان يحكم لها بالاتصال بالشرطين المعروفين.

أما الذي لشيخه عزا بقال فكذي

.....

عننة كخبر المعازف لا تصغ لابن حزم المخالف

والمسألة لو بسطت ما استوعبها دورة ولا دورات.

..... وذي نبذ من مبهم الحب فاعتبر

طالب: .....

فغير بموضوع؟

طالب: .....

..... فغيري بموضوع الهوى يتعلل

الموضوع اسم مفعول من الوضع وهو الحط والإسقاط فالموضوع منحط وساقط عن رتبة من أضيف إليه وهو النبي -عليه الصلاة والسلام-، والخبر الموضوع المختلق المكذوب المنسوب زوراً وبهتاناً إلى النبي -عليه الصلاة والسلام-، والوضع في الحديث موبقة من الموبقات وكبيرة

من كبائر الذنوب يقول النبي -عليه الصلاة والسلام- «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، وحكم الجويني والد إمام الحرمين بكفر من يتعمد الكذب، لكن المعتمد عند أهل السنة لا يكفر، فهو مرتكب كبيرة وجريمة عظيمة لكن لا يكفر بهذا؛ لأنه ذنب، وأهل السنة لا يكفرون بالكبائر إلا إذا استحلّت، فإذا استحل الكذب يكفر بلا شك، والموضوع لا تجوز روايته ولا ذكره ولا إشاعته بين الناس إلا مقروناً ببيان وضعه باللفظ الذي يؤدي الغرض؛ لأن الخطيب في منبره قد يقول هذا حديث موضوع، والناس ما يفهمون مامعنى الموضوع فعليه أن يبين معنى الموضوع ويبين أنه المكذوب المفترى على النبي -عليه الصلاة والسلام- حصل للحافظ العراقي أنه تكلم على حديث، سئل عن حديث فقال حديث باطل لا أصل له مكذوب على النبي -عليه الصلاة والسلام- فاعترض شخص من العجم يطلب العلم قال يا شيخ: كيف تقول مكذوب وهو مروى عن النبي -عليه الصلاة والسلام- بالأسانيد فقال جزاك الله خيراً أحضره لنا ننظر في هذه الأسانيد فأحضره من كتاب الموضوعات لابن الجوزي فتعجبوا من كونه لا يعرف الموضوع، وهذا موجودٌ، فالناس ما يدرّهم ما هو الموضوع! فالخطيب لا تبرأ عهده بكلمة موضوع حتى يبين معنى الموضوع والمراد به، والكلام في الوضع والوضايع والأحاديث الموضوعية كثير جداً، وألفت الموضوعات في الكتب ومن أجمعها كتاب ابن الجوزي واسمه الموضوعات، لكنه أدخل بعض الأحاديث الضعيفة التي لا تصل إلى درجة الوضع، بل أدخل فيه بعض الأحاديث التي لا تصل إلى درجة الضعف بل هي حسنة، بل أدخل حديثاً في صحيح مسلم وحديثاً في البخاري من رواية حماد بن شاكر، المقصود أنه تساهل جداً في الحكم بالوضع ولذا يقول الحافظ العراقي رحمه الله تعالى:

وأكثر الجامع فيه إذ خرج لمطلق الضعف عنى أبا الفرج السيوطي له تهذيب وتحرير وتقيح لكتاب ابن الجوزي وأضاف إليه إضافات وحذف بعض الأحاديث التي لا تصل إلى درجة الوضع في كتاب أسماه اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، والمؤلفات في الموضوعات كثيرة جداً فاطلاع طالب العلم على هذه الموضوعات مهم جداً لئلا تلتبس، يسمع الخبر لأول مرة ويتوقف فيه لكن إذا قرأ في الموضوعات لم يتوقف، إذا حكم عليها أهل العلم بالوضع، وقد أنكر بعض المتكلمين وجود الوضع في الحديث فقالوا أبداً لا يمكن أن يوجد حديث مكذوب على النبي -عليه الصلاة والسلام-؛ لأن السنة وحي ﴿وَمَا يَطِقُ﴾ **عَنِ الْمَوْتَى** ﴿٣﴾ النجم: ٣ فكيف يتطرق إليها مثل هذا فهي كالقرآن محفوظة والدين محفوظ، فالقصة التي سيقت في هذا الصدد تقول أنه انبرى له صبي فقال ما رأيك بحديث سيكذب علي صحيح والا ضعيف؟ إن قال صحيح انتقض كلامه بالقول، وإن قال موضوع انتقض كلامه بالفعل هذا من الأجوبة المُسكّنة.

..... وذي نَبذ من مبهم الحب فاعتبر

طالب: .....

هو لا يوجد في الاصطلاح عندهم المضطرب، لا يوجد في اصطلاحهم هذا اللفظ.

طالب: .....

وغير المضطرب، أغفل كثيرا، لم يذكر ولا نصف أنواع علوم الحديث.

طالب: .....

إذا أردنا أن نُحمل الألفاظ ما تحتمله فليس ثم كلمة إلا وتحتل، وكلام مثل هؤلاء العشاق وأهل الغرام شيء لا يدركه سائر الناس ولا عامتهم صحيح أم لا؟ هم قد يذكرون أشياء قد لا نفهمها ولا تخطر على بالنا وقل مثل هذا في كلام الحداثيين، بعضهم لا يفهم كلام بعض أحيانا لو يكتب الكلام اليوم ويراجعه غدا خفي عليه معناه، فإذا تنزلنا على هذا وقلنا إن المبلبل هو المضطرب، فالمضطرب عند أهل الحديث: الذي يروى على أوجه مختلفة متساوية، يروى على أكثر من وجه، تكون هذه الأوجه مختلفة لا متفقة، وتكون متساوية بحيث لا يمكن ترجيح بعضها على بعض، فإن أمكن الترجيح انتفى الاضطراب

وذي نَبذ من مبهم الحب فاعتبر وغامضه إن رمت شرخًا أطول

ذي نَبذ يعني أمور أشياء مختصرة من مبهم الحب، والمبهم أشرنا إليه سابقًا وهو عدم التصريح باسم من يروى عنه أو من حصلت له القصة، والمبهمات في المتن والإسناد أشرنا إليها مع المهمل وذكرنا أن فيها مؤلفات وأشرنا إلى شيء منها.

..... وغامضه إن رمت شرخًا أطول

غامضه هذا ماذا؟ الذي يسمونه غريب الحديث، غامض الحديث غريبه إن كان في اللفظ هو غريب الحديث، وإن كان في المعنى فمختلف الحديث؛ لأنه يخفى ويغضض على القارئ، وهما نوعان معروفان من أنواع علوم الحديث، والغريب فن مهم يتوقف عليه فهم السنة، والكلام فيه خطر بدون أصل يُرجع إليه، فالذي يتكلم في غريب الحديث ولا أصل له يعول عليه لا شك أنه متقول على النبي -عليه الصلاة والسلام- فكما جاء التحذير من تفسير القرآن بالرأي أيضًا يطرد هذا في تفسير الحديث وتأويله، ولا شك أن الأئمة كالإمام أحمد وغيره يتحرون في هذا أشد التحري وهو نوع جدير بالتحري حري بالتوقي؛ لأنك تقول هذا مراد النبي -عليه الصلاة والسلام- من هذا اللفظ؛ ولذا ينبغي لطالب العلم أن يُعنى بكتب الغريب وشرح الكتب، تكون له عناية بالشرح كعنايته بالمتون، فإذا كانت له يد ومراجعة طويلة للشرح إذا قرأ أكثر من شرح مسخًا صارت لديه ملكة يستطيع بواسطتها أن يفهم النصوص، وقل مثل هذا في العناية بالتفسير، أما الذي ليست له عناية بالتفسير وكلام أهل العلم من الأئمة الموثوقين لا في تفسير

القرآن ولا في شرح الأحاديث يعوّل على رأيه فيضل، الأصمعي وهو من كبار أئمة اللغة ويحفظ من دواوين العرب ما يحفظ سئل عن الصّقب «الجار أحق بصقبه» فقال أنا لا أفسّر حديث الرسول -عليه الصلاة والسلام- لكن العرب تزعم أن الصقب اللزيق، الجار الملاصق، يتحرى في لفظه، والكتب في غريب الحديث كثيرة جدًا من أهمها ومن أوثقها غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، ومن أجمعها النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، وكتب الغريب كثيرة جدًا لكن من أراد أن يقتصر على كتاب واحد فالنهاية تكفيه -إن شاء الله- ومن أراد أن ينوع فالكتب كثيرة.

طالب: .....

كتاب الخطابي غير جامع، وقد احتواه ابن الأثير، فليس بجامع لكنه جيّد، وأوثق من كتب في هذا الباب أبو عبيد القاسم بن سلام، إمام من أئمة المسلمين.

طالب: .....

أبو عبيد؟

طالب: .....

إيه من الأوائل.

طالب: متقدم.

جدًا من أقران الإمام أحمد.

طالب: .....

للخطيب وغيره كتب كثيرة في هذا.

طالب: .....

(غامضه) غامض ما نحن فيه من الأسماء والمتون، وذكره المبهم يكفي عن ذكر الغامض؛ لأن أصل الإبهام غموض، وإن كان الغموض في التركيب في الجمل، والتعارض يسمونه مختلف الحديث ومُشكل الحديث واختلاف الحديث، وفيه مؤلفات: اختلاف الحديث للشافعي، اختلاف الحديث لابن قتيبة، ومشكل الآثار للطحاوي، وغيرها، إذا حصل تعارض في النصوص فهذه الكتب تحل الإشكال.

طالب: .....

تسمية.

طالب: .....

يتوقف فيه يتوقف.

طالب: .....

الأصل على التوقف.

طالب: .....

نفس الشيء المؤدى واحد لكن لا تجزم بأنه ضعيف حتى تتأكد من هذا المبهم، وأيضاً إذا قيل في الراوي مجهول مثلاً وهو أقل من الإبهام يعني ذكر اسمه لكن ما عرف فيه جرح ولا تعديل تحكم بضعفه مباشرة أو تتوقف حتى تعرف ما يدلك على توثيقه أو تضعيفه؟ بعض الناس يهجم وبعضهم يحكم بالجهالة من تلقاء نفسه إذا لم يجد للراوي ترجمة، هذه عجلة مذمومة، ينتظر ولا يجد غيره، وأيضاً الحكم بالجهالة على الراوي هل هي حكم تجريح أو هي عدم علم بحال الراوي؟

طالب: .....

لكن مقتضى كونهم يجعلون مجهول في ألفاظ في مراتب التجريح.

طالب: .....

هي من مراتب الجرح، ويجعلونها في مراتب الجرح، لكن هناك ما يدل على أن الجهالة ليست عدم علم بحال الراوي وليست بجرح مباشر، يقول أبو حاتم في عدد كبير من الرواة مجهول أي لا أعرفه، عدم علم، وأيضاً الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها يقول ومن المهم معرفة أحوال الرواة تعديلاً أو تجريحاً أو جهالة جعلها قسيم للتجريح فليست بجرح مطلق وإن كان مقتضى صنعهم في جعل المجهول من ألفاظ الجرح وجعلوها في مراتب التجريح أنها جرح.

طالب: .....

يتوقف عليه.

طالب: .....

نعم والحكم التوقف عن العمل به حتى يعرف.

عزيز بكم صب ذليل لعزكم ومشهور أوصاف المحب التذلل

عندك العزيز والمشهور، والألفاظ الثلاثة الغريب والعزيز والمشهور ترجع إلى استقاضة الحديث وانتشاره بين الناس أو عدم ذلك فإن تفرد بروايته واحد ولو في طبقة واحدة من طبقات إسناده يسمونه غريباً، وإن رواه أكثر من واحد اثنان فأكثر ولو في طبقة من طبقات إسناده تفرد بروايته اثنان يسمى عزيز، ولو رواه هذان الاثنان عن جمع وروي عنهما من طريق جمع يسمونه عزيزاً؛ لأنه تعزز بثاني فإن زاد عن اثنين ثلاثة فأكثر فهو المشهور، ومنهم من يجعل مروى الثلاثة من قبيل العزيز.

عزيز مروى اثنين أو ثلاثة مشهور مروى فوق ما ثلاثة

هذا ما يراه ابن منده ويتبعه ابن الصلاح وغيره لكن الذي جرى عليه ابن حجر وغيره من المتأخرين أن مروى الاثنين عزيز، ومروى الثلاثة فأكثر مشهور، والغريب الذي يرويه الواحد مأخوذ من الغرابية وهي التفرد والانفراد، والغريب في غير بلده وفي غير وطنه فرد متسوحش؛

لأنه انفرد عن أهله وذويه فمن هذه الحيثية أخذ لفظ الغريب وأطلق على التفرد، ويقال له الفرد لكن غالب ما يطلق الفرد على ما إذا كانت الغرابة في أصل السند، ويُطلق عليه غريب إذا كانت الغرابة في أثائه، فإن انضاف إلى هذا الواحد ثاني سُمي عزيزاً؛ لأنه تعزز برواية الثاني وليس من شرط صحة الخبر تعدد الرواة خلافاً لمن زعم ذلك؛ ولذا لما عرّف ناظم النخبة العزيز قال:

وليس شرطاً للصحيح فاعلم .....

الشرط الثاني.

طالب: .....

نعم، الشطر الأول:

وليس شرطاً للصحيح فاعلم وقيل شرط وهو قول الحاكم

جزم بأنه قول للحاكم لكن الحاكم لم يصرح بهذا صراحة بحيث يُنسب إليه قول، إنما كلامه يومئ إلى هذا ولذا عدل الناظم عن هذا إلى قوله:

وقد رُمي من قال بالتوهم .....

واشترط العدد في الرواية معروف عن المعتزلة، أبو الحسين البصرين، وأبو علي الجبائي، فالمعتزلة يقولون بلزوم العدد في الرواية وأن خبر الواحد لا يقبل، لكن ليس الإشكال في هؤلاء لأنهم؛ لا يعتد بقولهم، لكن الإشكال في مثل الحاكم الذي كلامه يفهم منه اشتراط العدد في الرواية لصحة الخبر، والبيهقي أيضاً يفهم منه ذلك، وابن العربي يرى أنه شرط البخاري في صحيحه لما تكلم على حديث «هو الطهور ماؤه» في العارضة - عارضة الأحوزي - قال لم يخرج البخاري؛ لأنه من رواية واحد، وشرط البخاري ألا يخرج رواية الواحد والكرمانى - شارح البخاري - نص في مواضع عديدة أن هذا شرط البخاري، فالإشكال هنا فيمن يعتد بقوله أما من لا يعتد بقوله فليس فيه إشكال.

طالب: .....

كيف؟

طالب: .....

حديث «هو الطهور ماؤه» حديث أبي هريرة.

طالب: .....

رواته كلهم مرتفعة عنهم الجهالة. المقصود أن هذا أجيب عنه بما ذكر الشيخ أنهم لا يشترطون في الحديث نفسه أن يكون رواية، وإنما يشترطون في راوي الحديث ألا يتقرد بروايته واحد، لكن يبقى أن في رواية الصحيح من لم يرو عنهم إلا راوٍ واحد.

**طالب:** .....

من رواية الصحيح من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد فانخرم قولهم، وإذا كان مرادهم أن هذا شرط للبخاري في صحيحه فأول حديث في البخاري وآخر حديث في البخاري يرد هذا الزعم حديث الأعمال بالنيات فرد مطلق في أربع من طبقات إسناده، ومثله آخر حديث «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان» فرد مطلق أربع طبقات كالأول سواء بسواء، فليس بشرط للصحيح، ولا للبخاري في صحيحه. وأما المشهور وهو ما يرويه ثلاثة فأكثر.

**طالب:** .....

اضطرب قول ابن حجر أن يتقرد به من بعد الصحابي في موضع، وعرف الغريب بأنه ما يتقرد به راويه ولو في أي طبقة من طبقات إسناده، وهذا يشمل الصحابي لكن لما أراد أن يفرق بين الغريب النسبي والغريبة المطلقة قال: أن يتقرد به من بعد الصحابي، فكأن تقرد الصحابي بمثابة الجماعة يعني الصحابي الواحد بمثابة الجماعة. والمشهور ما يرويه الثلاثة فأكثر سُمي بذلك لوضوحه واشتهاره وانتشاهه ومنه الشهر يشتهر أمره بين الناس وهو المستفيض على قول، ومنهم من يفرق بين المستفيض والمشهور فيجعل المستفيض ما يتحد فيه عدد الرواة في جميع الطبقات، والمشهور يتفاوتون، المقصود أن ما يرويه ثلاثة فأكثر يُسمى مشهور عند أهل العلم.

**طالب:** .....

الأنواع الثلاثة الغريب والعزيز والمشهور فيها الصحيح وفيها الضعيف وفيها الحسن؛ لأنه قد يروى من طريق ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو عشرة كلهم ضعاف شديدي الضعف لا يستفاد من كثرتهم، لكن الغالب أن المفردات الغرائب يكثر فيها الضعف، والأحاديث المشهورة المستفيضة على ألسنة أهل الحديث يقل فيها الضعف والطرق لها اعتبار في الثبوت وعدمه.

**طالب:** .....

الأحاديث المشهورة لم تضبط، لكن هناك أحاديث اشتهرت على ألسنة الناس بغض النظر عن التعريف الاصطلاحي، اشتهر على ألسنة الناس مثلاً (النظافة من الإيمان) (حب الوطن من الإيمان) هذه مشهورة على ألسنة الناس لكن لا أصل لها بهذا اللفظ، أُلّف في الأحاديث المشتهرة على الألسنة كتب منها: المقاصد الحسنة للسخاوي، الدرر المنتثرة للسيوطي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني، كتب كثيرة في هذا الشأن، أحاديث تدور على ألسنة الناس وهي مختلفة المراتب: منها الصحيح، ومنها الضعيف، ومنها الحسن، ولا ينطبق عليها التعريف الاصطلاحي.



غريب يقاسي البعد عنكم وما له وحقك عن دار القلى متحول  
 وحقك هذا قسم، والمرجح عند كثير من الشراح أن هذه القصيدة في شخص وإن جنح بعضهم  
 إلى أنها في الله -جل وعلا- وإذا سلم من القسم بغير الله على الاحتمال الثاني فإنه لا يسلم في  
 جملة القصيدة أن يقال في حق الله مثل هذا الكلام وإن كانت في حق مخلوق ما سلم من الغلو  
 الذي تقدم يقول:

طالب: .....

على أحد إلا عليك المعول

.....

وأیضا هنا:

وحقك عن دار القلى متحول

.....

هذا قسم بغير الله جل وعلا «ومن حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك» «لا تحلفوا بأبائكم» النهي  
 عن الحلف مستفيض وأيضًا هو من الشرك لكنه أصغر.

طالب: .....

وحقك الواو واو القسم.

طالب: .....

غريب يقاسي البعد عنكم وما له .....

وما له عن دار القلى متحول، وحقك هذه زائدة في الكلام، والخبر متحول، ليس المراد الحق  
 متحول.

طالب: .....

واو القسم بلا شك.

طالب: .....

فرقًا بمقطوع الوسائل ما له إليك سبيل لا ولا عنك معدل  
 المقطوع تقدم، والمرفوع هو ما يضاف إلى النبي -عليه الصلاة والسلام-، والموقوف هو ما  
 يضاف إلى الصحابي، وهنا ذكر المقطوع وقطعه عن قرانه؛ لأن القصيدة كلها ليست مرتبة  
 الأنواع، والمقطوع ما يضاف إلى التابعي فمن دونه، وهو غير المنقطع؛ لأن ذلك مرده إلى عدم  
 اتصال الإسناد، وهنا سببه النسبة والإضافة إلى التابعي فمن دونه، وعرفنا أن من المرفوع ما هو  
 متصل، وما هو منقطع، ومن الموقوف ما هو متصل وما هو منقطع فماذا عن المقطوع؟ هل  
 نستطيع أن نقول عن خبر يروى عن سعيد أو عن الحسن بسند متصل أن نقول هذا مقطوع  
 متصل؟.

طالب: .....

ولم يرو أن يدخل المقطوع فيه تقول مقطوع متصل؟

طالب: .....

لا يرون أن يدخل المقطوع في الاتصال والانتقاع لماذا؟ للتنافر اللفظي بين الكلّتين، كيف تقول مقطوع متصل تنافر لفظي، فهم لم يروا الوصف بالاتصال للتنافر اللفظي من هذه الحيثية وإلا مع انفكاك الجهة ما المانع؟ فإذا قلت رأيت الطويل القصير فهذا متنافر لفظي لكن إذا انفكت الجهة، فإذا كان طويلاً في عمره قصيراً في قامته فممكناً لانفكاك الجهة، وهنا الجهة منفكة، لكن هم يقولون من باب عدم ارتكاب هذا الأسلوب المخلّ بالفصاحة للتنافر اللفظي ما نطلق مقطوع متصل لكن ما المانع إذا انفكت الجهة ﴿فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ﴾ الحج: ٤ لكن الجهة منفكة، وإذا قلت جاء الطويل القصير، الناس يرونه كلهم، قامته متر مثلاً وعمره مائة ما يشكل عليهم، ويعرفون مقصدك، لكن إذا جاء شخص وقلت جاء الطويل القصير نظروا إلى عمره فإذا هو عشر سنوات وإلى قامته فقصيرة، وأنت لك ملحظ بالطول؛ لأن العمر لا يقاس بالسنين يقاس بالبركة والإنتاج، فهذا الطفل الذي حفظ القرآن مثلاً وعمره عشر سنين وحفظ السنة وضرب في أبواب الخير في كل باب بسهم فهذا طول العمر. حمل بعضهم حديث «من سره أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه» يعني يزداد له في عمره، وينسأ له في أثره بالبركة في العمر فهذا طويل، لكن مثل هذا الملحظ الذي لا يلحظه الرائي يوجد إرباك عند السامع، فهذا يبعد إطلاق اللفظين المتنافرين عليه، لكن لو كان عمره مائة وقامته قصيرة لك أن تقول الطويل القصير مع انفكاك الجهة وهنا لا مانع من أن يقال مقطوع متصل لأنه مقطوع من حيث الإضافة متصل من حيث تسلسل الإسناد.

فرقاً بمقطوع الوسائل ما له إليك سبيل لا ولا عنك معدل

فلازلت في عز منيع ورفعة ولازلت تعلقو بالتجني فأنزل

هذا ماذا؟ العالي والنازل، العلو مرغوب عند أهل الحديث، وسنة من قد سلف طلب العلو والنزول بضده، والمراد بالعلو قلة الوسائط ما قل عدد رواته، والنازل ما كثر عدد رواته يقابله.

طالب: .....

يحيى بن معين قيل له ما تتمنى؟ في مرض موته قال بيت خالي وسند عالي، الإنسان إذا صار البيت خالي الآن ضاقت به الأرض ذرعاً، لا بد أن يتلفت يميناً وشمالاً عله أن يجد من يقضي معه الوقت، فالإمام يحيى بن معين يتمنى البيت الخالي ليعبد الله جل وعلا بأنواع العبادات، والله المستعان، ويتمنى سنداً عالياً وهو في حاله التي يعيشها وظرفه - الله المستعان - مرض الموت فالعلو قلة الوسائط فإذا كان الحديث يُروى بسند رجاله أقل ويروى بسند رجاله أكثر فالأقل هو

الأعلى والعالي والأكثر هو النازل، وأفضل العلو القرب من النبي -عليه الصلاة والسلام- ومنه العلو بالقرب من إمام من أئمة الحديث، والعلو بالقرب من كتاب من كتب الحديث، والعلو بتقدم السماع، والعلو بتقدم الوفاة، والنزول بصدده، وأعلى ما في الكتب الستة الثلاثيات في البخاري منها اثنان وعشرون حديثاً جُلها عن المكي بن إبراهيم بن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع هذا أعلى ما في البخاري، وأنزل ما فيه التساعي «ويل للعرب من شر قد اقترب» هذا أنزل ما في البخاري، ومسلم أعلى ما فيه الرباعيات ليس فيه حديث ثلاثي، وفي سنن أبي داود حديث يختلف فيه هل هو ثلاثي أو رباعي، ابن ماجه فيه، الترمذي فيه، النسائي ما فيه حديث ثلاثي، ولا إشكال في كون مسلم والنسائي لا يوجد فيهما حديث ثلاثي، أو يوجد في البخاري والترمذي وابن ماجه، لكن الإشكال في أبي داود كيف يختلف في حديث هل هو ثلاثي أو رباعي؟ يمكن يختلف في حديث هل هو ثلاثي أو رباعي؟ أو لا يمكن؟

طالب: .....

طالب: .....

حيث أبي برزة في الحوض عند أبي داود القصة الحاصلة لأبي برزة ثلاثية.

طالب: .....

نقول هل يمكن أن يختلف في حديث هل هو ثلاثي والارباعي؟ ممكن؟

طالب: .....

على اعتبار ماذا؟

طالب: .....

الخبر المرفوع الذي هو مقصود الحديث رباعي؛ لأن فيه واسطة فأخبرني رجل يعني لما اجتمعوا لو عندنا سنن أبي داود لأخرجنا الحديث -حديث أبي برزة في الحوض- توجد مكتبة هنا؟

طالب: .....

إذا كان في المسجد والار فالأمر إليكم، على كل حال لو يحضر في أول درس العشاء سهل.

طالب: .....

حديث الحوض آخر الكتاب، وحديث أبي برزة في الحوض معروف، وأنزل ما في البخاري حديث واحد تساعي، وأنزل حديث في الكتب الستة عند النسائي يروي من طريق أحد عشر، حديث فضل سورة الإخلاص الذي فيه الستة من التابعين يروي بعضهم عن بعض. ثم قال المؤلف:

أوري بسعدى والرباب وزينب .....

هذه تورية ظاهر القصيدة أنه يتغزل بمن ذكر.

وأنت الذي تعنى وأنت المؤمل .....

لأن التورية أن يظهر الإنسان شيئاً لا يقصده يفهمه السامع والمتكلم لا يريد، لما سئل النبي - عليه الصلاة والسلام - ممن القوم؟ قال: «من ماء» الناس كلهم من ماء، وإذا أراد جهة ورى بغيرها، إذا أراد الغزو إلى جهة الشمال سأل عن أوضاع الجنوب يوري بغيرها، كيف الطريق كيف المسلك كيف كذا؟ لكي لا يصل الخبر إلى العدو، فإذا أراد جهة ورى بغيرها.

أوري بسعدى والرباب وزينب وأنت الذي تعنى وأنت المؤمل

فخذ أولاً من آخر .....

أي فخذ أول كلمة من آخر بيت، أوفخذ أولاً من الكلمات من آخر من الأبيات.

ثم أولاً من النصف منه

النصف الثاني.

..... فهو فيه مكمل .....

أولاً من آخر أبر صح؟

طالب: .....

فخذ أولاً يعني أول كلمة من آخر بيت.

أبر إذا أقسمت أني بحبه أهيم ..... يم .....

ثم أولاً من النصف منه النصف الثاني أهيم فهو فيه مكمل.

أبر إذا أقسمت أني بحبه أهيم وقلبي بالصباية مشعل

فإذا أخذت أبر وأخذت أهيم وجمعت بعضهما إلى بعض صار إبراهيم صار المتغزل فيه إبراهيم وبعض الشراح يقول إنها قصيدة على طريقة العاشقين، وهذا كثر في المتصوفة أنهم يتغزلون ويهيمون ويعشقون من؟ الإله الذات الإلهية.

طالب: .....

هذا شيء عظيم، فإذا اعتدنا عنه بأن ما في الأبيات هو غلو وفيها قسم بغير الله جل وعلا واعتدنا أنها في الله صار الأمر أعظم، وإذا قلنا إنه غزل وذكر أيضاً يعني التغزل بالأنثى أسهل لاحتمال أن يجمع الله بينهما بطريقة صحيحة، لكن إذا تغزل بذكر فالمسألة على الاحتمالين سيئة؛ ولذا من تصدى لشرح هذه القصيدة ودعم شرحه على طريقة الشراح بالغزل والحب الإلهي كما يقولون وأكثر من ذكر أشعار ابن الفارض الذي يسمونه سلطان العاشقين ويقول قال سيدي عمر قال سيدي عمر ابن الفارض، والله المستعان. فعلى كل حال هذه القصيدة ذكر فيها ما يقرب من نصف أنواع علوم الحديث، أكثر من ثلاثين نوع بقليل هي مجرد سرد للأسماء بهذه

الطريقة التي تعجب الأدباء، فهي تعجب الأدباء ولا تعجب العلماء، إذا كان المقصود منها مجرد حفظ الأسماء فالفهارس تقي بها وهي في عشرين بيتاً، والبيقونية أفضل منها بكثير وتزيد عليها قليلاً أربع وثلاثين بيتاً وفيها التعاريف وبعض الأمثلة وتصلح للمثقف الذي لا ينوي التخصص في العلم الشرعي، لكن من أراد أن يتخصص بالعلم الشرعي بجميع فروعه لا يكون مفسراً ولا يكون فقيهاً ولا يتخصص في العقيدة إلا إذا عرف جميع ما يحتاجه علم الكتاب والسنة فأقل ما يقرأ في مصطلح الحديث لمن أراد أن يتخصص بالعلم الشرعي غير الحديث مثلاً النخبة، أقل ما يقرأ النخبة مع شروحاتها وإذا قرأ بعدها اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير ثم بعدها الألفية مع شروحاتها تمت له الآلة إذا كمل ذلك بالعمل وأكثر من التخريج ودراسة الأسانيد واهتم وطبق وعرف مواقع الألفاظ عند الأئمة لا شك أنه يدرك خيراً عظيماً إن شاء الله تعالى.

هنا في شرح الأمير هذا مطبوع بالمطبعة الخيرية سنة ألف وثلثمائة وواحد وثلثين محمد الأمير هذا في شرحه يقول:

أوري بسعدى والرباب وزينب وأنت الذي تعنى وأنت المؤمل  
يقول أسلفنا الكلام في ذلك في أول الكتاب، قيل التورية من الوراثة كأنه جعل أحد المعنيين وراءه أي خلفه لأنه لم يرده أقول: بل الإرادة لأنه وإن قلت لم يذكّر بسعدى وما عطف عليها قلت بعد تسليم أن المراد أوري في هذه القصيدة فليس حصراً بل المراد ذكر الألفاظ تورية فاندرج ألفاظ المصطلح قال رحمه الله تعالى:

فخذ أولاً من آخر ثم أولاً من النصف منه فهو فيه مكمل  
أبر إذا أقسمت أني بحبه أهيم وقلبي بالصباية مشعل  
أقول يعني خذ اللفظ الأول من البيت الآخر ثم الأول من نصفه الآخر فاسم محبوبه فيما أخذت بقطع النظر عن هيئته في النظم إبراهيم يعني لو ذكرته كما هو في النظم قلت أبراهيم، يوجد اسم بهذا أبراهيم؟

طالب: .....

عندك في باب المذكور في الحوض.

طالب: .....

بقطع النظر عن هيئته في النظم إبراهيم، ويحتمل أنه أراد فخذ أولاً من جهة الآخر يقول خذ بر، وهذا الكلام الغريب جداً من الشارح الأمير يقول خذ بر من الكلمة الأولى ثم خذ الأول من نصفه وهو ألف هاء وكلاهما من أسمائه تعالى وإن كان الثاني أعجمياً ويشير له أوري إلى آخره

وأنه أشار إلى حاله وأنه يهيم ومع ذلك يبر أي يسلم من الفجور لأن حبه غير مذموم شرعاً، والله سبحانه وتعالى أعلم، ومهما اعتذرنا فاعتذر لا يبرر مثل هذا العمل.

طالب: .....

الشعراء يقولون ما لا يفعلون لكن تكون قرينة إذا أخذ فقرر فاعترف، فلا يجوز أن يترك هكذا يذكر هذه الأشياء ويترك باعتبار أنه يكتب رواية أو يقول قصيدة ليس لها حقيقة لا، بل يؤخذ ويقرر وتكون قرينة عليه فإن أقر واعترف يؤخذ بذلك.

طالب: .....

نفس الشيء يؤخذ..

طالب: .....

أما الإسفاف في الكلام لا شك أنه لا يجوز بحال لكن هل يؤخذ به فيقام حد بمجرد هذه الكتابة نقول هي قرينة لأن الله جل وعلا يقول: ﴿يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ الشعراء: ٢٢٦ أما كونه يكتب كلاماً مباحاً وإن لم يكن واقعاً كالمقامات مثلاً يقول حدث الحارث بن همام، ولا حارث ولا همام ويقول كلاماً ليس بواقع، فقد تجاوزوا عن الكذب في مثل هذه الصورة للمصلحة الراجحة، فالمقامات بالنسبة لطالب العلم تفيد فائدة كبيرة فيها رصيد لغوي كثير مما لا يوجد في غيرها بطريقة تعليمية مناسبة فهم تجاوزوا عن كونها ضرب من الكذب للمصلحة الراجحة. اقرأ الحديث.

بسم الله الرحمن الرحيم.

قال الإمام أبو داود رحمه الله تعالى: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا عبد السلام بن أبي حازم أبو طالوت قال شهدت أبا برزة دخل على عبيد الله بن زياد. القصة ثلاثية لا إشكال فيها لكن العبرة بالمرفوع.

قال رحمه الله: قال شهدت أبا برزة دخل على عبيد الله بن زياد فحدثني فلان سماه مسلم. هذا واسطة بينه وبين أبي برزة فصارت رباعية.

وكان في السماط فلما رآه عبيد الله قال إن محمديكم هذا الدحداح.

ينبذ هذا بصحبته للنبي - عليه الصلاة والسلام - نسأل الله العافية.

فقال أنا قلت أحسب أنني أبقى في قوم يعيرونني بصحبة محمد - صلى الله عليه وسلم - وقاله عبيد الله إن صحبة محمد - صلى الله عليه وسلم - لك زين غير شين ثم قال إنما بعثت إليكم إنما بعثت إليك لأسألك عن الحوض سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يذكر فيه شيئاً؟ فقال أبو برزة نعم لا مرة ولا ثنتين ولا ثلاثاً ولا أربعاً ولا خمساً فمن كذب به فلا سقاه الله منه ثم خرج مغضباً.

المقصود أن القصة ثلاثية والخبر الذي هو المقصود المرفوع إلى النبي -عليه الصلاة والسلام- فيه واسطة فهو رباعي فعلى هذا ليس في سنن أبي داود حديث ثلاثي وإن كانت هذه القصة ثلاثية، يعني هو في حكم الثلاثي لأن هناك ثلاثي حقيقة وثلاثي حكماً، والشراح حينما يأتون إلى حديث رباعي لكن يمكن الاكتفاء بأحد رواته عن الآخر بأن يكون اثنين من طبقة واحدة ويمكن الاكتفاء بأحدهما فيما لو اكتفى أن يكون ثلاثي قال هو ثلاثي حُكماً.

**طالب:** .....

إلا أدركه، كيف؟ لكن ما روى عنه ما خرّج عنه. هناك أربعة أحاديث هي في مسلم أعلى منها في البخاري، يرويها البخاري بواسطة عن رواها عنه مسلم مباشرة أربعة أحاديث.

**طالب:** .....

هي عند مسلم أعلى، فهي من عواليه.

نترك فرصة للورد أذكار المساء؛ لأن أمس فات علينا الذكر، كم باقي على الأذان ربع ساعة؟

**طالب:** .....

إيه، اتركوا لنا فرصة.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.